

Distr.: General
27 August 2021
Arabic
Original: English



الأطفال والنزاع المسلح في اليمن

تقرير الأمين العام

موجز

أعدَّ هذا التقرير، وهو التقرير الثالث عن حالة الأطفال والنزاع المسلح في اليمن، عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005). ويتضمن التقرير معلومات عن الانتهاكات الجسيمة الستة التي ارتكبتها أطراف النزاع في اليمن ضد الأطفال في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مصحوبة بتفاصيل عن الجناة والسياق الذي ارتُكبت فيه الانتهاكات، أينما توافرت. وهو أيضاً يتضمن معلومات عن التقدم المحرز في معالجة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطط العمل.

وفي النهاية، يقدم التقرير توصيات لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في اليمن ومنع وقوعها وتحسين حمايتهم.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - قُدِّمَ هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. وهو التقرير الثالث عن حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في اليمن. ويوثق التقرير اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال منذ التقرير السابق (S/2019/453) واعتماد فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح لاستنتاجاته بشأن حالة الأطفال والنزاع المسلح في اليمن (S/AC.51/2020/1). وهو أيضا يوجز التحديات التي تُجابه في معالجة الانتهاكات الجسيمة والتقدم المحرز في هذا المضمار، ويتضمن توصيات محددة لتعزيز حماية الأطفال. ويحدد التقرير، حيثما أمكن، أطراف النزاع المسؤولة عن ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وفي هذا الصدد، فإن قوات اليمن الحكومية، بما فيها القوات المسلحة اليمنية، أُدرجت في القائمة المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم في الفرع باء من المرفق الأول لأحدث تقرير عن الأطفال والنزاع المسلح (A/75/873-S/2021/437) باعتبارها طرفاً وضع تدابير تهدف إلى تحسين حماية الأطفال. وأدرج الحوثيون (الذين يطلقون على أنفسهم اسم أنصار الله) في القائمة المتعلقة بالتجنيد والاستخدام في الفرع باء، في حين أنهم أيضا مدرجون في الفرع ألف باعتبارهم طرفاً لم يتخذ تدابير لتحسين حماية الأطفال، فيما يتعلق بالقتل والتشويه وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات. وأدرج في الفرع ألف تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، والمليشيات الموالية للحكومة، بما فيها السلفيون واللجان الشعبية⁽¹⁾ وقوات الحزام الأمني.

2 - وظلت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة تواجه تحديات كبيرة في رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها في أكثر من 49 موقعا نشطا على خطوط المواجهة، بما في ذلك محافظات مأرب وحجة وصعدة وتغز والحديدة. وغالبا ما كان التحقق من المعلومات صعباً بسبب تعذر الوصول، والمخاطر الأمنية، والخوف، والترهيب والتهديدات، وما يتصل بذلك من مخاطر التعرض للاعتقال والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري. ففي بعض الحالات، احتجز الحوثيون موظفين تابعين للمنظمات الأعضاء في فرقة العمل القطرية ومنعواهم من الوصول إلى المواقع الرئيسية لجمع المعلومات المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة.

3 - ومنذ آذار/مارس 2020، أدى ظهور جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والقيود ذات الصلة إلى تقاوم التحديات القائمة. وبالتالي، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير لا تعكس المدى الكامل للانتهاكات الجسيمة المرتكبة في اليمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي للانتهاكات الجسيمة أعلى من ذلك بكثير.

ثانيا - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية

4 - استمر النزاع بلا هوادة في جميع أنحاء اليمن منذ صدور التقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في اليمن (S/2019/453). فقد اشتد القتال في بعض خطوط المواجهة، لا سيما في محافظات الجوف ومأرب وصنعاء (مديرية نهم) وتغز والحديدة والبيضاء وأبين وصعدة. واستمرت السيطرة الإقليمية التي تمارسها مختلف أطراف النزاع في التغيير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولهذا السبب،

(1) قامت بعد ذلك المليشيات القبلية الموالية للحكومة، المعروفة باسم اللجان الشعبية، بتغيير اسمها إلى المقاومة الشعبية.

استمرت القوات المسلحة اليمنية في الانتشار في مواقع مختلفة في جميع أنحاء اليمن، بما فيها الجزء الشمالي من البلد. فعلى سبيل المثال، كانت القوات المسلحة اليمنية موجودة في مناطق معينة من محافظة صعدة على الحدود مع المملكة العربية السعودية وأجزاء من محافظات الحديدة ومأرب وحجة. وعزز الحوثيون سيطرتهم الإقليمية على شمال غرب البلد، بما في ذلك العاصمة صنعاء، وامتدوا شرقاً إلى مناطق في مأرب، بينما استمر التنارع على السيطرة على أجزاء من تعز والحديدة. وفي الوقت نفسه، بقي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ناشطاً في محافظات البيضاء، وأبين، ولحج، وحضرموت، وكذلك في محافظة تعز، حيث استمر تعذر الوصول إلى المناطق التي يسيطر عليها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية لأغراض الرصد. وعلى غرار تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، كان تنظيم الدولة الإسلامية في اليمن ناشطاً في الغالب في محافظات البلد الجنوبية والوسطى، وخاصةً في البيضاء وأبين وعدن.

5 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2018، توصلت حكومة اليمن والحوثيون إلى ما يُعرف باتفاق ستوكهولم، الذي يغطي مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، ويشتمل على آلية تنفيذية معنية بتفعيل الاتفاق المتعلق بتبادل السجناء وبيان تفاهم بشأن تعز. وأسفر الاتفاق عن انخفاض كبير في عدد الوفيات والإصابات بين المدنيين في محافظة الحديدة. غير أن القتال استمر على طول خطوط المواجهة القائمة منذ فترة طويلة، وكان يجري أحياناً على مقربة شديدة من مناطق سكنية مبنية. واستمر النشاط على خطوط المواجهة القريبة من مدينة تعز، حيث وقعت أعمال قصف واشتباكات مسلحة وهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على الرغم من وجود سكان مدنيين في تلك المناطق.

6 - وشهدت حدود البلد مع المملكة العربية السعودية اضطرابات متكررة، كان معظمها في شكل قصف عبر الحدود واشتباكات برية متفرقة وغارات جوية. وتصاعدت التوترات بشدة في الربع الثاني من عام 2019، لكنها تراجعت بعد ذلك بحلول نهاية عام 2019. واستأنف تحالف دعم الشرعية في اليمن غاراته الجوية واستأنف الحوثيون هجماتهم عبر الحدود بعد أن تصاعد العنف في صنعاء والجوف ومأرب في أوائل عام 2020. وتم التحقق من حوادث أسفرت عن إصابات بين الأطفال، وكانت الحديدة وصعدة وحجة هي المحافظات الأشد تأثراً. وكانت الزيادات في الغارات الجوية في عام 2020 تحدث في الغالب رداً على الهجمات التي شنها الحوثيون عبر الحدود في اتجاه المملكة العربية السعودية.

7 - وفي 25 آذار/مارس 2020، وجّه الأمين العام نداء عاجلاً إلى الأطراف في اليمن لإنهاء الأعمال العدائية، والتوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض، والعمل على مكافحة جائحة كوفيد-19. ورحبت حكومة اليمن والحوثيون بهذا النداء، لكن الأعمال العدائية استمرت. وفي 9 نيسان/أبريل 2020، أعلن التحالف وقف إطلاق النار من جانب واحد لمدة أسبوعين لتهيئة بيئة مواتية لجهود السلام التي تقودها الأمم المتحدة.

8 - وشهدت الأجزاء الجنوبية من اليمن، وخاصة محافظات عدن وأبين وشبوة، مستويات عالية من انعدام الأمن والقتال المدنية. فقد وقعت اشتباكات عنيفة في عدن في آب/أغسطس 2019 بين حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي، أسفرت عن سيطرة المجلس الانتقالي على منشآت عسكرية ومبان حكومية رئيسية. وأسفرت الوساطة السعودية عن وقف لإطلاق النار، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وقعت الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي اتفاق الرياض لإنهاء عدم الاستقرار في جنوب اليمن. غير أن تنفيذ الاتفاق كان محدوداً، وفي 25 نيسان/أبريل 2020 قام المجلس الانتقالي الجنوبي من جانب واحد

بإعلان نفسه إدارة ذاتية، ثم عاد ليُلغى ذلك الإعلان في 28 تموز/يوليه 2020. وعلى الرغم من وجود هدنة هشة، استمرت الأعمال العدائية بشكل منقطع.

9 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، وبعد أشهر من المفاوضات التي يَسرّتها الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر في إطار اتفاق ستوكهولم، تبادل الطرفان 1 056 سجيناً. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020 أيضاً، تعرض مطار عدن لهجوم صاروخي. واستهدف الهجوم طائرة قادمة تقل مجلس الوزراء اليمني المشكل حديثاً وأسفر عن مقتل 17 شخصاً، بينهم ثلاثة من موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي ذلك الوقت، كان هناك 49 خط مواجهة نشطاً على نطاق البلد، وهو أعلى عدد سُهد على الإطلاق. وأسفر ذلك عن زيادة في عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال وأحدث أثراً إنسانياً شديداً على السكان المتضررين من النزاع الذين يواجهون أصلاً أوضاعاً هشة.

ثالثاً - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

10 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير (العامان التقويميان 2019 و 2020)، تحققت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ من وقوع 8 526 انتهاكاً جسيماً ضد 3 503 أطفال (698 فتى و 805 فتيات). وكان 70 من هؤلاء الأطفال ضحايا انتهاكات متعددة. وبالمقارنة بالتقرير السابق (S/2019/453)، شهد عدد الانتهاكات الجسيمة في العام الواحد زيادة كبيرة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، ارتفع عدد الانتهاكات الجسيمة بدرجة كبيرة، من 4 105 انتهاكات تضرر منها 2 162 طفلاً في عام 2019 إلى 4 421 انتهاكاً تضرر منها 1 341 طفلاً في عام 2020. وكان منع إيصال المساعدات الإنسانية هو أكثر انتهاك جرى التحقق من وقوعه (4 881 حالة)، يليه القتل والتشويه (2 612 حالة) والتجنيد والاستخدام (861 حالة).

11 - ونُسبت غالبية الانتهاكات الجسيمة (5 304 انتهاكات أو 62 في المائة) إلى الحوثيين، بينما كانت القوات المسلحة اليمنية مسؤولة عن 1 022 انتهاكاً (12 في المائة) وكان التحالف مسؤولاً عن 627 انتهاكاً (7 في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن 600 طفل على الأقل أصيبوا بسبب وقوعهم في مرمى النيران المتبادلة بين الأطراف المتنازعة. وكانت أمانة العاصمة هي المحافظة التي وقع فيها أكبر عدد من الانتهاكات الجسيمة (1 491)، تليها الحديدة (1 263) وصعدة (974) وتعز (677) وحجة (671) وبقية المحافظات (3 450).

12 - وظلت أنشطة رصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتحقق منها التي تضطلع بها فرقة العمل القطرية تتعرقل بشدة بسبب القيود الأمنية والقيود المفروضة على الوصول، بما يشمل التهديدات التي تعرّض لها المراقبون وعمليات احتجازهم، وهو ما طرح تحديات كبيرة أمام توثيق الانتهاكات الجسيمة والإبلاغ عنها بفعالية. كما أن شدة النزاع والأعمال العدائية أعاقَت التحقق من الانتهاكات.

13 - وسُجّلت أول حالة إصابة بكوفيد-19 في اليمن في 10 نيسان/أبريل 2020، وفُرِصت قيود على حركة موظفي الأمم المتحدة لمنع انتشار الفيروس. وبينما أدت هذه التدابير الوقائية إلى إبطاء أنشطة الرصد والإبلاغ، تمكنت فرقة العمل القطرية من مواصلة الاضطلاع بمعظم أنشطتها.

ألف - التجنيد والاستخدام

14 - تحققت الأمم المتحدة من أن ما مجموعه 861 طفلاً (789 فتى و 72 فتاة) تتراوح أعمارهم بين 10 و 17 عاماً جُندوا واستُخدموا في عام 2019 (698) وفي عام 2020 (163). وحدث انخفاض في عدد الأطفال الذين جُندوا واستُخدموا مقارنة بالعامين السابقين (896 في عام 2017 و 370 في عام 2018)، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة نفسها، واجهت فرقة العمل القطرية قيوداً على الوصول وقيوداً أمنية وازداد خوف المجتمعات المحلية من الإبلاغ عن الانتهاكات بسبب مخاطر الانتقام. وتُسببت الحالات إلى الحوثيين (605)، والقوات المسلحة اليمنية (171)، وقوات الحزام الأمني (52)، وقوات النخبة الشبوانية (14)، وجناة مجهولي الهوية (12)، والمقاومة الشعبية (4)، والسلفيين (2)، والحراك الجنوبي (1). وكان أكبر عدد من الأطفال الذي جُندوا واستُخدموا في محافظة حجة (263)، تليها صعدة (82)، ودمار (62)، وتعز (58)، وشبوة (50)، من بين محافظات أخرى.

15 - وكان ثلثا الأطفال (606) قد جُندوا ثم دُرِّبوا وسُلِّحوا واستُخدموا في القتال الفعلي، وكان من بينهم 115 طفلاً (19 في المائة) تتراوح أعمارهم بين 10 أعوام و 15 عاماً. وكُلِّف الأطفال الباقون بحراسة نقاط التفتيش العسكرية أو زرع الألغام أو إزالتها، واستُخدموا في أدوار أخرى، تشمل العمل كحراس وحمالين وطباخين. وجُنِّدت الفتيات — 72 كُلهن من قبل الحوثيين واستُخدمن في التجسس لجمع المعلومات الاستخبارية في مجتمعاتهن المحلية، أو لإقناع أفراد أسرهن الذكور بأن يصبحوا مقاتلين.

16 - وجنَّد الحوثيون الأطفال واستخدموهم بشكل أساسي في محافظة حجة (260)، تليها محافظة صعدة (75) ودمار (61). وأوضحت المعلومات التي جُمِعت أن الأطفال كان يتم تسجيلهم في كثير من الأحيان من خلال برامج ثقافية وأيديولوجية قد تستمر لعدة أسابيع. وكثيراً ما كان الأطفال يُرسلون إلى معسكرات التدريب العسكري ليتعلموا كيف يستخدمون الأسلحة، قبل أن يُرسلوا للقتال. فعلى سبيل المثال، في إحدى الحالات، جنَّد الحوثيون فتى يبلغ من العمر 15 عاماً في آذار/مارس 2020 في محافظة دمار بعد أن حضر مناسبة ثقافية ودينية أُقيمت في مكتب للحوثيين في قريته. وعندما علمت أسرة الفتى، ذهبت إلى المشرف الحوثي لطلب إعادة ابنها، لكنها هُذِّدت بالسجن. وشارك الفتى في القتال على عدة خطوط مواجهة بمحافظة صنعاء وصعدة والبيضاء.

17 - وجرى تجنيد القوات المسلحة اليمنية للأطفال واستخدامها لهم بشكل رئيسي في محافظات شبوة (36)، ومأرب (20)، والضالع (19)، وتعز (17)، والبيضاء (15). فعلى سبيل المثال، جنَّدت القوات المسلحة اليمنية فتى يبلغ من العمر 14 عاماً في نيسان/أبريل 2020 في محافظة البيضاء ونقلته إلى معسكر عسكري في محافظة أبين، حيث كان تقاضى راتباً شهرياً يتراوح بين 60 000 و 80 000 ريال يمني (حوالي 130 دولاراً). وشارك الفتى في الأعمال العدائية. وعندما لم يكن الفتى يُقاتل، كان يُستخدم لحراسة بوابات المعسكر.

18 - وقامت قوات الحزام الأمني بشكل رئيسي بتجنيد واستخدام أطفال من محافظات أبين (24) ولحج (15) والضالع (10). فعلى سبيل المثال، جنَّدت قوات الحزام الأمني فتى يبلغ من العمر 10 أعوام في كانون الثاني/يناير 2020 بمحافظة أبين ونقلته بمركبة عسكرية للمشاركة في قتال الحوثيين في محافظة الحديدة.

19 - وظل الفقر والبطالة ومحدودية فرص الحصول على التعليم والتدريب المهني وفرص كسب العيش من العوامل الرئيسية المساعدة على تجنيد الأطفال في اليمن. فقد انضم الأطفال إلى أطراف النزاع لتوفير الدعم المالي لأسرهم. وفي كثير من الحالات، كان هذا هو المصدر الوحيد لدخل الأسرة. وأثرت العوامل الاجتماعية أيضا على السلوكيات: فعلى سبيل المثال، شكل انتساب أقران الطفل أو أقاربه إلى جماعة مسلحة ما عاملا مساعدا على تجنيده فيها. وكان الانطباع المتكون هو أن المعتقدات الدينية والأيدولوجيات السياسية تشكل عوامل أقل تأثيرا في المساعدة على التجنيد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولئن أدت دورا في تشجيع بعض الأطفال على الالتحاق بصفوف الأطراف. وفي بعض الحالات، جُنِدَ الأطفال بموافقة الأسرة، ولكن كانت هناك أيضا حالات تجنيد قسري تم التحقق منها. وكثيرا ما الأطفال يُجنَّدون في مجموعات من خلال حملات للتعبئة الجماعية.

20 - وأخيرا، فإن تجنيد الأطفال واستخدامهم كثيرا ما كان يرتبط بانتهاكات جسيمة أخرى. فقد تسببت الألغام أو المتفجرات من مخلفات الحرب أو الغارات الجوية أو الطلقات النارية في مقتل أو تشوّه الكثير من الفتيان أثناء استخدامهم في الأعمال العدائية أو في تشغيل نقاط التفيتش أو إيصال الإمدادات إلى المقاتلين. فعلى سبيل المثال، في تموز/يوليه 2020 في مديرية ساقين بمحافظة صعدة، اصطحب المشرف على معسكر صيفي يديره الحوثيون ثلاثة أطفال إلى معسكر تدريب عسكري في محافظة مأرب دون علم أسرهم. ودُرِب هؤلاء الفتيان على استخدام الأسلحة، ورُودوا برزي عسكري وعُيّنوا حراسا للمعسكر. وبعد ثلاثة أيام، استُهدِف المعسكر في غارة جوية قُتِل فيها الفتيان. وفي مثال آخر، شارك فتى يبلغ من العمر 14 عاما جنده القوات المسلحة اليمنية في محافظة الجوف في آذار/مارس 2018 في القتال على طول عدة خطوط مواجهة بمحافظة الجوف منذ آذار/مارس 2020. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، قُتِل الفتى بقذيفة تسيارية أطلقها الحوثيون مستهدفين خط المواجهة.

حرمان الأطفال من الحرية بسبب ارتباطهم المزعوم بقوات أو جماعات مسلحة

21 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حُرِمَ 111 فتى تتراوح أعمارهم بين 12 و 17 عاما من حريتهم بسبب ارتباطهم المزعوم بأطراف النزاع المتناحرة لفترات تتراوح بين ستة أشهر وثلاثة أعوام. وتم التحقّق مما إجماليه 97 حالة سلب للحرية في عام 2019 و 14 حالة في عام 2020. واحتُجز الأطفال على أيدي الحوثيين (70) والقوات المسلحة اليمنية (37) والتحالف (3) وقوات الحزام الأمني (1).

22 - ومن بين هؤلاء الأطفال 25 فتى أمسك بهم التحالف وسلّمهم إلى الحكومة اليمنية، التي احتجزتهم قبل أن تطلق سراحهم في مركز رعاية مؤقتة في مأرب في تشرين الأول/أكتوبر 2019. ويسّرت فرقة العمل القطرية لم شملهم مع أسرهم. وفي تطور منفصل، سُمِحَ لفرقة العمل القطرية بالوصول إلى مركز احتجاز في صنعاء في كانون الأول/ديسمبر 2019؛ وتعرفت على 68 فتى أسرهم الحوثيون خلال عملية عسكرية. وأُطلق سراح جميع الأطفال في كانون الثاني/يناير 2020، ونقلوا إلى مركز رعاية مؤقتة وجرى لاحقا لم شملهم مع أسرهم.

باء - القتل والتشويه

23 - تحققت فرقة العمل القطرية مما مجموعه 612 2 طفلا (889 1 فتى و 723 فتاة) قُتلوا (678) وشوّهوا (934 1) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن بين هؤلاء الأطفال، قُتِل أو شوّه 488 1

(1 073 فتى و 415 فتاة) في عام 2019 و 1 124 (816 فتى و 308 فتيات) في عام 2020. وتمثل هذه الأرقام انخفاضا طفيفا مقارنة بالعامين السابقين (1 354 في عام 2017 و 1 689 في عام 2018). وتجدر الإشارة إلى أنه بينما تصاعد النزاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعذر على فرقة العمل القطرية الوصول إلى العديد من خطوط المواجهة الجديدة. ولذلك، يحتمل أن يكون الانخفاض مرتبطا أيضا بتعذر الوصول ونقص الإبلاغ.

24 - ونُسبت المسؤولية عن الإصابات بين الأطفال إلى الحوثيين (548)، يليهم التحالف (436) والقوات المسلحة اليمنية (217) وقوات الحزام الأمني (60) والمقاومة الشعبية (48) وتنظيم الدولة الإسلامية (13) وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (7). ونُسبت المسؤولية عن الحالات المتبقية الـ 1 283 لإصابات الأطفال إلى جناة مجهولي الهوية؛ وكان 545 من إصابات الأطفال ناتجا عن تبادل إطلاق النار بين مختلف الأطراف، وكان 738 منها ناتجا إما عن هجمات شنّها مقاتلون مجهولو الهوية ضد مدنيين (272)، أو عن المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (466). وكان أكثر الإصابات التي تم التحقق منها في محافظتي الحديدة (602) وتعز (523)، بما يمثل 43 في المائة من مجموع عدد الأطفال الذين قُتلوا أو شُوهِوا. كما وقعت 343 إصابة أخرى بين الأطفال في محافظة الضالع، و 206 في الجوف، و 166 في صعدة، و 144 في مأرب، و 136 في البيضاء، و 126 في حجة. وبشكل عام، تم التحقق من وقوع إصابات بين الأطفال في 19 محافظة من أصل 22 محافظة في اليمن.

25 - وتسبب القصف بقذائف الهاون والمدفعية، الذي غالبا ما كان يستهدف مناطق سكنية مبنية، في وقوع أكبر عدد من إصابات الأطفال، حيث تضرر منه 831 طفلا (32 في المائة). ووقعت هذه الحوادث في المقام الأول في محافظات الحديدة (277) وتعز (192) والضالع (145). فعلى سبيل المثال، في 31 أيار/مايو 2020، أصابت ثلاث قذائف منسوبة إلى الحوثيين حيا سكنيا في مديرية حارة الحالي بمحافظة الحديدة، على بعد نحو كيلومتر واحد من خط مواجهة نشط. ونتيجة للقصف، احترقت شظايا القذائف جدران المنازل وأبوابها، فقتلت طفلين وشوهت 16 آخرين.

26 - وكان القتال البري، الذي انطوى بعضه على إطلاق نيران القناصة والأسلحة الصغيرة، هو ثاني أهم سبب لإصابات الأطفال، حيث تضرر منه 631 طفلا (24 في المائة). وعلى غرار القصف بقذائف الهاون والمدفعية، كانت الحوادث المرتبطة بالقتال البري أيضا متفشية بشكل رئيسي في محافظات تعز (173) والحديدة (171) والضالع (87)، ووقعت بشكل رئيسي على طول خطوط المواجهة النشطة.

27 - واستمر تسبب الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب في مقتل وتشوّه الأطفال، وكانت ثالث أهم سبب لإصابات الأطفال (545) في الفترة المشمولة بالتقرير (21 في المائة). ومعظم الحالات قد تعذر عزوه إلى جناة بأعينهم، ولكن هناك تقارير تفيد بأن الجماعات المسلحة استخدمت الألغام الأرضية على نطاق واسع⁽²⁾. وكان استخدام هذه الوسائل أكثر تشبها في المحافظات التالية: الحديدة (92) والبيضاء (81) وتعز (77) والجوف (60) ومأرب (48). وأدى احتدام النزاع حول خطوط المواجهة القائمة والناشئة إلى نزوح السكان اليمنيين على نطاق واسع، الأمر الذي عرض المجتمعات المحلية بدرجة أكبر لمخاطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. فعلى سبيل المثال، في حادثة وقعت في 16 نيسان/أبريل 2019، انفجر لغم أرضي في مديرية الحزم بمحافظة الجوف فأصاب خمسة فتيان كانوا يلعبون في المنطقة، فقتل

اثنين منهم وشوّه ثلاثة. ووقعت حادثة أخرى في 7 آب/أغسطس 2020 عندما انفجرت قنبلة عنقودية في مديرية حريب القرامش بمحافظة مأرب. فقد عثر أطفال على القنبلة العنقودية، ولجّهم بكنّها ألّوا بها في النار. وقُتل طفلان وشوّه طفلان نتيجةً للانفجار.

28 - ووقعت 355 إصابة أخرى من إصابات الأطفال نتيجةً للغارات الجوية وغير ذلك من الهجمات الجوية (14 في المائة)، مما يمثل انخفاضاً كبيراً عن العامين السابقين 2017 و 2018 (1 477). ونجم معظم هذه الإصابات عن غارات جوية وهجمات جوية أخرى منسوبة إلى التحالف (341). وتعدّ عزو الإصابات الـ 14 المتبقية إلى طرف بعينه. ووقعت الإصابات كلها في المحافظات الشمالية، وبشكل رئيسي في الجوف (91) وحجة (79) وصعدة (56) والضالع (31) وأمانة العاصمة (21). ووقعت الغارة الجوية الأكثر دموية في 15 شباط/فبراير 2020 في مديرية المصلوب بمحافظة الجوف، حيث أصابت إحدى الغارات الجوية التي نفذها التحالف منازل مدنية، فأُسفرت عن 44 حالة لمقتل (26) وتشوّه (18) أطفال.

29 - وأخيراً، ظهر خلال الفترة المشمولة بالتقرير اتجاه متزايد لدهس المركبات العسكرية للأطفال أو ارتطامها بالمركبات المدنية، وهو ما أسفر عن 121 إصابة بين الأطفال (5 في المائة)، في حوادث وقعت بشكل رئيسي في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وقوات الحزام الأمني في المحافظات التالية: أبين (21)، وتعز (21)، وعدن (20)، ولحج (18). فعلى سبيل المثال، في 30 آب/أغسطس 2020، كان ثلاثة أطفال يستقلون دراجة نارية في مديرية خنفر بمحافظة أبين عندما صدمتهم مركبة عسكرية مسرعة تابعة لقوات الحزام الأمني. ونُقل الأطفال فوراً إلى أقرب مستشفى لتلقي العلاج، لكنهم ماتوا جميعاً في وقت لاحق.

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

30 - تحققت فرقة العمل القطرية من 14 حادثة عنف جنسي وقعت لسبع فتيات وسبعة فتيان تتراوح أعمارهم بين 6 أعوام و 16 عاماً؛ وقد تمّ التحقّق من 4 من هذه الحوادث في عام 2019 و 10 في عام 2020. وهذا يماثل عدد هذه الحوادث في العامين السابقين 2017 و 2018 (14). غير أنه يُعتقد أن العدد الفعلي للحالات أعلى بكثير، بالنظر إلى استمرار النقص الشديد في الإبلاغ عن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال بسبب الخوف من الوصم، والأعراف الثقافية، وقلة الوعي، والخوف من الانتقام، وعدم توافر ما يكفي من خدمات الدعم أو سبل المساءلة.

31 - ونُسبت الحالات التي تمّ التحقّق منها إلى الحوثيين (10) والقوات المسلحة اليمنية (2) وقوات الحزام الأمني (1) والسلفيين (1). وذكر بعض الأطفال الناجين من العنف الجنسي أنهم تعرضوا للاغتصاب مرات عديدة وأنه تمّ تهديدهم بالانتقام منهم إذا أبلغوا عما تعرضوا له أو طلبوا الدعم. وتمّ التحقّق من هذه الحالات في محافظات تعز (5)، وحجة (3)، وعدن (1)، والبيضاء (1)، والحديدة (1)، وأمانة العاصمة (1)، وعمران (1)، وصنعاء (1).

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

32 - تم التحقّق مما مجموعه 72 هجمة على مدارس (37) ومستشفيات (35)، بما في ذلك هجمات تعرّض لها أشخاص مشمولون بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس و/أو المستشفيات⁽³⁾، خلال الفترة المشمولة بالتقرير: 36 هجمة (21 مدرسة؛ و 15 مستشفى) وقعت في عام 2019، و 36 هجمة (16 مدرسة و 20 مستشفى) وقعت في عام 2020. وبقي الاتجاه عند مستوى مماثل مقارنة بالعامين السابقين (36 في عام 2017؛ و 44 في عام 2018). وتعرضت المدارس والمستشفيات للهجوم والتدمير والنهب، وتعرّض العاملون في مجالي التعليم والصحة، وكذلك الطلاب والمرضى، للتهديد أو الترهيب أو الاحتجاز أو القتل.

الهجمات على المدارس والأشخاص المشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس

33 - تم التحقّق مما مجموعه 37 هجمة وقعت على مدارس في محافظات الضالع (10)، وتعز (8)، وريمة (6)، ومأرب (3)، وشبوة (3)، وحجة (2)، والبيضاء (1)، والحديدة (1)، والجوف (1)، والمحويت (1)، وصعدة (1). وتمثلت غالبية الحوادث في هجمات منسوبة إلى الحوثيين (25)، يليهم التحالف (4)، والقوات المسلحة اليمنية (3)، ومقاتلون مجهولي الهوية (3)، أو نجمت عن تبادل إطلاق النار بين الحوثيين والقوات المسلحة اليمنية (1) وبين المقاومة الشعبية والقوات المسلحة اليمنية (1).

34 - وأوقفت الحوادث تعليم آلاف الأطفال وأثارت الذعر في المجتمعات المحلية. واستهدفت مدارس عديدة بقصف عنيف، وبعضها قُصِف عدة مرّات، وأُتلّفت مرافقها وفصولها الدراسية. وسُوي بعض المدارس بالأرض. فعلى سبيل المثال، في أيلول/سبتمبر 2020، قصف الحوثيون مدرسة ابتدائية في مديرية صالة بمحافظة تعز عدة مرّات، مما ألحق أضراراً بخمسة فصول دراسية. وتجدر الإشارة إلى أن عناصر من القوات المسلحة اليمنية كانت تحتل المدرسة منذ نيسان/أبريل 2020. وفي حوادث أخرى، دُمّرت مدارس بغارات جوية، ورُفعت ألغام أرضية داخل مبان مدرسية، وفتح الحوثيون النار على مبان مدرسية.

35 - وعلاوة على ذلك، تعرّض المعلمون للترهيب وهُدِّدوا باتهامهم بالخيانة واحتُجزوا من قبل أطراف النزاع. وفي حادثة وقعت في تشرين الأول/أكتوبر 2019، قام جنود من القوات المسلحة اليمنية بترهيب معلمي مدرسة ابتدائية في مديرية ميفعة بمحافظة شبوة، مما أدى إلى فرار الطلاب من المدرسة وعودتهم إلى منازلهم. وانتشر الجنود في المدرسة ورفعوا علم اليمن فوق المبنى.

استخدام المدارس لأغراض عسكرية

36 - تحققت فرقة العمل القطرية من استخدام 80 مدرسة لأغراض عسكرية، بواقع 46 مدرسة في عام 2019 و 34 مدرسة في عام 2020. وتُسيبت غالبية الحوادث إلى الحوثيين (70)، تليهم القوات المسلحة اليمنية (5)، ومقاتلون مجهولو الهوية (4)، والمقاومة الشعبية (1). وكانت الحوادث أكثر تفشيًا في المحافظات الشمالية الخاضعة لسيطرة الحوثيين، ومنها المحويت (23) وريمة (20) وصعدة (20).

(3) لأغراض هذا التقرير، يُقصد بعبارة "الأشخاص المشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس و/أو المستشفيات"، المستخدمة في قرارات مجلس الأمن 1998 (2011) و 2143 (2014) و 2147 (2018)، وكذلك في بيانيّ رئيس مجلس الأمن المؤرخين 17 حزيران/يونيه 2013 (S/PRST/2013/8) و 31 تشرين الأول/أكتوبر 2017 (S/PRST/2017/2021)، المعلمون، وغيرهم من العاملين في مجال التعليم، والطلاب، والأطباء، والمرضى.

37 - وكان هناك العديد من الحوادث التي استخدم فيها الحوثيون المدارس لنشر الدعاية وتنفيذ حملات التجنيد. ففي كانون الثاني/يناير 2020، على سبيل المثال، في مديرية سحار بمحافظة صعدة، عقد زعماء حوثيون اجتماعا سياسيا داخل مدرسة ابتدائية، ودعا السكان المحليين والطلاب إلى حضوره والاستماع إلى الخطب التي التمسوا فيها الموارد المالية والبشرية لدعم قضيتهم. وبقيت لجنة التجنيد في المدرسة ثلاثة أيام، مما تسبب في خوف أولياء الأمور من استهداف المدرسة بضربات جوية. وبالتالي، توقف الطلاب عن الذهاب إلى المدرسة.

38 - واستغل الحوثيون تعليق العمل بالمدارس بسبب جائحة كوفيد-19 وشرعوا في استخدام المدارس ككثافات تدريبية وعسكرية. واستُخدمت المدارس كعنابر لنوم الجنود أو مكاتب لهم وكمخازن للمعدات العسكرية. وفي نيسان/أبريل 2019، استُخدمت مدرسة في مديرية المحاء بمحافظة تعز في تخزين مواد متفجرة انفجرت في وقت لاحق. وفي المجمل، تحققت فرقة العمل القطرية من ثماني حوادث استُخدمت فيها المدارس لأغراض عسكرية ثم لحقت بها أضرار، مما أدى إلى تدمير مرافقها جزئيا أو كليا.

الهجمات على المستشفيات والأشخاص المشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمستشفيات

39 - تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع 35 هجمة على المستشفيات، منها 20 هجمة وقعت في تعز، بينما وقعت الهجمات الـ 15 المتبقية في الضالع (5) وحضرموت (3) وريمة (2) ومأرب (2) وأبين (1) ولحج (1) وشبوة (1). وتمثلت الحوادث في هجمات نُسبت إلى الحوثيين (15)، والقوات المسلحة اليمنية (10)، وقوات الحزام الأمني (3)، والمقاومة الشعبية (2)، ومقاتلين مجهولي الهوية (2)، والتحالف (1)، وقوات النخبة الشبوانية (1)، أو نجمت عن تبادل لإطلاق النار بين القوات المسلحة اليمنية والمقاومة الشعبية (1).

40 - واتخذت غالبية الهجمات شكل قصف بقذائف الهاون والمدفعية دمر مباني المستشفيات والمعدات الطبية، وأصاب المرضى والموظفين بجراح، مما أدى إلى تعليق الخدمات الطبية. ووقعت أيضا عدة حوادث انطوت على نهب الإمدادات الطبية الأساسية. فعلى سبيل المثال، في تشرين الأول/أكتوبر 2020، استُهدف مستشفى ومركز لعلاج السرطان اسمه الأمل بمديرية القاهرة بمحافظة تعز بنيران أسلحة مضادة للطائرات نُسبت إلى الحوثيين. وجرح اثنان من العاملين بالمستشفى في الهجوم، وكذلك فتى يبلغ من العمر 14 عاما كان يلعب خارج المستشفى.

41 - وفي حوادث أخرى، تعرض الأطباء والعاملون الطبيون للاعتداء والاحتجاز والتهديد. فعلى سبيل المثال، في نيسان/أبريل 2020، اعتدت القوات المسلحة اليمنية على عاملين طبيين في مجمع التيسير الطبي بمدينة الشحر بمحافظة حضرموت. فقد اقتحمت المجمع الصحي سيارة عسكرية تحمل مقاتلين تابعين للقوات المسلحة اليمنية شرعوا في ضرب ممرض واعتدوا على المدير المالي، فكسروا ذراعه. ثم أحاطت القوات المسلحة اليمنية بالمجمع وسدّت مداخله، واحتجزت 18 موظفا داخله لمدة يومين. وفي حادث آخر، اقتحم الحوثيون مستشفى الوحدة في مديرية صالة بمحافظة تعز، واحتجزوا مساعد المدير لمدة ساعتين.

42 - وقد هوجم بعض المستشفيات عدة مرات طوال الفترة المشمولة بالتقرير وقبلها. فعلى سبيل المثال، تعرّض مستشفى الثورة في مديرية صالة بمحافظة تعز، الذي سبق أن هاجمه كل من القوات المسلحة اليمنية والحوثيين عدّة مرات في عام 2015، لمزيد من الهجمات في آب/أغسطس 2019 وكانون الأول/ديسمبر 2019 وحزيران/يونيه 2020.

استخدام المستشفيات لأغراض عسكرية

43 - مع أن استخدام المستشفيات لأغراض عسكرية كان أقل نقشياً بكثير من استخدام المدارس لهذه الأغراض، فإن فرقة العمل القطرية تحققت من استخدام أربعة مستشفيات لأغراض عسكرية من قبل الحوثيين (2) والقوات المسلحة اليمنية (2) في محافظات الضالع (2) ومأرب (1) وتعز (1). فعلى سبيل المثال، في آذار/مارس 2020 في مديرية صالة بمحافظة تعز، أمرت القوات المسلحة اليمنية مدير مركز صحي بإخلاء المبنى كي تستخدمه ككتنة عسكرية. ونتيجة لذلك، لم يتمكن طاقم المركز الصحي من علاج أي مريض لمدة ثلاثة أيام واضطروا إلى استخدام منزل المدير حتى جُهِز مبنى آخر للتشغيل بعد أسبوع من إخلاء المبنى السابق.

هاء - الاختطاف

44 - تحققت فرقة العمل القطرية من اختطاف 86 طفلاً (83 فتى و 3 فتيات)، بعضهم لا يتجاوز عمره 10 أعوام. ومن بين هؤلاء الأطفال 31 طفلاً اختطفوا في عام 2019 و 55 في عام 2020، على أيدي الحوثيين (46)، والقوات المسلحة اليمنية (31)، وقوات الحزام الأمني (4)، وقوات النخبة الحضرية (3)، والمقاومة الشعبية (1) والتجمع اليمني للإصلاح (1). وتم التحقّق من عمليات الاختطاف بشكل رئيسي في محافظات شبوة (23) وحجة (11) وصعدة (9) والجوف (8).

45 - واستُخدم الاختطاف في المقام الأول من أجل تجنيد الأطفال. فعلى سبيل المثال، في شباط/فبراير 2019، اختطف فتى يبلغ من العمر 16 عاماً من مديرية أفلح اليمن بمحافظة حجة، وبعد ذلك جنده الحوثيون، الذين أخذوه إلى معسكر حربي لمدة ثلاثة أشهر لتلقي التدريب. وبعد التدريب، تم نشر الفتى في مواقع على خطوط المواجهة لمدة أربعة أشهر، وهناك التقطته القوات المسلحة اليمنية في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، سُلم إلى التحالف، الذي نقله إلى مركز رعاية مؤقتة تديره الحكومة في مأرب. وفي حادثة أخرى، في أيار/مايو 2020، اختطف الحوثيون فتى يبلغ من العمر 16 عاماً بمديرية سحار بمحافظة صعدة. وقد أخذ الطفل بدعوى أنه يجري استخدامه في تهريب القات إلى المملكة العربية السعودية، إذ كان والد الطفل معروفاً في المجتمع المحلي بأنه مهرب. غير أن الطفل أُرسِل بدلاً من ذلك إلى معسكر تدريب عسكري، ثم أُرسِل إلى محافظة الجوف للمشاركة في الأعمال العدائية دون علم أسرته. وفي حزيران/يونيه 2020، قُتل في غارة جوية استهدفت المركبة العسكرية التي كانت تقلّه.

واو - منع إيصال المساعدات الإنسانية

46 - تحققت فرقة العمل القطرية من 4 881 حادثة من حوادث منع إيصال المساعدات الإنسانية، مما جعلها أكثر الانتهاكات نقشياً خلال الفترة قيد الاستعراض. ومن بين تلك الحوادث 1 848 حادثة منع تم التحقّق منها في عام 2019 و 3 033 في عام 2020. ومع أن هذه الزيادة الكبيرة يمكن أن تكون قد نتجت جزئياً عن مبادرات بناء القدرات الرامية إلى تعزيز رصد الانتهاكات، فهي أيضاً تدل على تدهور شديد في البيئة التي تعمل فيها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في اليمن.

47 - ونُسب 83 في المائة من حوادث المنع إلى الحوثيين (4 055)، تليهم القوات المسلحة اليمنية (588) والتحالف (186) وجناة مجهولو الهوية (52). ووقعت غالبية حوادث المنع في محافظة أمانة العاصمة (1 426)، تليها محافظات صعدة (716)، والحديدة (649)، وإب (319) وحجة (266).

48 - وانطوى 60 في المائة من هذه الحوادث على تقييد الحركة في داخل البلد (2 934). وفي شمال اليمن، نتج ذلك في المقام الأول عن فرض الحوثيين شروطا تقييدية، بالاقتران مع حالات انسداد الطرق التي لم يكن من الممكن التنبؤ بها والتي أعاقت بشكل منتظم إيصال المساعدات والخدمات وكذلك حركة السفر الاعتيادية. وقرب انتهاء عام 2020، ارتفع عدد البلاغات التي تقيّد بحدوث حالات تعطيل وتوقيف للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية عند نقاط التفتيش كلما تبين أن هناك موظفات مسافرات دون محرم، ولا سيما في محافظتي حجة والحديدة. وتحققت فرقة العمل القطرية أيضا من البلاغات التي تقيّد بأنه في جنوب اليمن، كان يُطلب أحيانا دفع مبالغ عند نقاط التفتيش المقامة على الطرق كي يُسمح بالمرور. وقد رفضت وكالات العمل الإنساني المتضررة تنفيذ هذه الطلبات.

49 - وكان التدخل في تنفيذ الأنشطة الإنسانية ثاني أكثر أنواع منع إيصال المساعدات الإنسانية شيوعا. فقد وقعت 1 345 حادثة (28 في المائة)، شملت التدخل في تسجيل المستفيدين المحليين، وعرقلة التقييمات الإنسانية، ومحاولة تحويل مسار المعونة. ووردت بلاغات إضافية تقيّد بتأخير ومنع تنفيذ الاتفاقات الفرعية المتعلقة بمشاريع المنظمات غير الحكومية، فضلا عما يرتبط بذلك من محاولات للتأثير على مضامين المشاريع.

50 - وكان العنف الذي ألحق الأذى بأفراد جهات تقديم المساعدة الإنسانية وأصولها ومرافقها هو ثالث أكثر أنواع منع إيصال المساعدات الإنسانية شيوعا، حيث وقعت 450 حادثة من هذا النوع (9 في المائة). وكان من أبرز حوادث هذا العنف قتل العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والاعتداء عليهم واحتجازهم تعسفا واعتقالهم ومضايقتهم وتهديدهم وترهيبهم. فعلى سبيل المثال، قُتل ثلاثة موظفين تابعين للجنة الدولية للصليب الأحمر في الهجوم الذي شُنَّ على مطار عدن في 30 كانون الأول/ديسمبر 2020 والذي كان يستهدف طائرة قادمة تقل الحكومة اليمنية الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك حوادث تتعلق بمصادرة إمدادات وأصول العمل الإنساني ونهبها وسرقتها ومهاجمتها، وكذلك بالاحتلال المسلح لمنشآت العمل الإنساني.

51 - وكانت 152 حادثة أخرى (3 في المائة) متعلقة بالقيود المفروضة على حركة المنظمات الإنسانية أو العاملين بها أو البضائع التي تجلبها إلى اليمن. وانطوت هذه الحوادث على قيود متنوعة، من بينها فرض إجراءات لمنع وتعطيل استيراد الإمدادات الإنسانية اللازمة لإنقاذ الحياة والأصول التشغيلية إلى البلد.

رابعاً - التقدم المحرز والتحديات التي تُجابه على صعيد إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها

الحوار مع حكومة اليمن

52 - ظلت حكومة اليمن ملتزمة بحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، بما في ذلك من خلال خطة عملها التي وقّع عليها في عام 2014 من أجل إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، وخريطة الطريق ذات الصلة التي اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر 2018 من أجل تسريع تنفيذ خطة العمل. وفي النصف الأول من عام 2019، عيّنت وزارة الدفاع 90 منسقا لشؤون حماية الطفل داخل القوات المسلحة اليمنية. وتلقّى 40 من هؤلاء المنسقين تدريباً على تحديد الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة وتوثيق حالاتهم في آب/أغسطس 2019 في عدن. وتعيّن تعليق دورة تدريبية ثانية، كان من المقرر

عقدها لباقي المنسقين في عام 2019، بسبب تدهور الوضع الأمني في عدن. وقد تعرقلت الجهود الأخرى لتنفيذ خطة العمل وخريطة الطريق بسبب التوترات التي بدأت تظهر في جنوب اليمن بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة اليمنية بدايةً من آب/أغسطس 2019. وقد أدى ذلك إلى تأخيرات في التنفيذ فاقمها غياب كبار المسؤولين الحكوميين عن عدن خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير.

53 - ومع ذلك، فقد أصدرت وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، في شباط/فبراير 2020، أوامر توجيهية سياسية وعسكرية لحظر تجنيد الأطفال، عُصمت على نطاق أوسع بدعم من فرقة العمل القطرية. وفي آذار/مارس 2020، أصدر رئيس اليمن أمراً توجيهياً لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة وقوات الأمن، وأوعز فيه بأمر منها بإنشاء وحدات لحماية الطفل في وزارتي الدفاع والداخلية. وفي آب/أغسطس 2020، تمكنت اللجنة التقنية المشتركة، المكلفة بالإشراف على تنفيذ خطة العمل وخريطة الطريق، من الانعقاد مرة أخرى في عدن واستئناف أنشطتها. وأوصت اللجنة في اجتماعها الأول بإعادة تنشيط اجتماعاتها وطلبت من فرقة العمل القطرية أن تستمر في تقديم الدعم والمساعدة التقنيين. وبحلول أواخر عام 2020، أعربت الحكومة المعنية حديثاً في عدن عن تجديد التزامها تجاه خريطة الطريق وخطة العمل. وفي هذا السياق، اتفق على أن يُستأنف تدريب منسقي شؤون حماية الطفل في القوات المسلحة اليمنية في عام 2021.

54 - وتفاوضت فرقة العمل القطرية على إطلاق سراح 52 طفلاً كانوا محتجزين في منشأة أمنية في مأرب بسبب ارتباطهم المزعوم بالحوثيين. وكان التحالف قد عثر على هؤلاء الأطفال خلال العمليات العسكرية وسلمهم إلى حكومة اليمن في مأرب. وأودع الأطفال في دار رعاية مؤقتة في مأرب.

الحوار مع تحالف دعم الشرعية في اليمن

55 - واصلت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح تفاعلها مع التحالف بموجب مذكرة التفاهم الموقعة في آذار/مارس 2019 لتعزيز حماية الأطفال في اليمن وبرنامج الأنشطة المحددة زمنياً الذي أُقرَّ في كانون الثاني/يناير 2020 في تبادل للمذكرات. وقد نُفِّذت الأنشطة المتفق عليها منذ ذلك الحين، ويقدم التحالف تقارير مرحلية ربع سنوية إلى الممثلة الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، يعقد مكتب الممثلة الخاصة، والممثلة الخاصة شخصياً، وممثلو التحالف والبلدان الأعضاء في التحالف اجتماعات منتظمة لاستعراض حالة تنفيذ البرنامج ومناقشتها والاتفاق على الأنشطة ذات الأولوية.

56 - وفي حزيران/يونيه 2020، رُفِع اسم التحالف من القائمة المدرجة في مرفقي التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/74/845-S/2020/525) فيما يتعلق بالانتهاك المتمثل في القتل والتشويه، بعد الانخفاض الكبير المستمر في حالات القتل والتشويه التي تحدث في إطار الغارات الجوية، والتوقيع على برنامج الأنشطة المحددة زمنياً وتنفيذه دعماً لتنفيذ مذكرة التفاهم. وكان رفع الاسم من القائمة مشروطاً بحدوث مزيد من الانخفاض المستمر والتنفيذ الكامل لجميع جوانب مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة والتحالف.

الحوار مع الحوثيين

57 - أضفي طابع رسمي على حوار يركز على حماية الطفل في تموز/يوليه 2019، حيث عين الحوثيون منسقاً رفيع المستوى لقيادة المناقشات المتعلقة بوضع خطة عمل مشتركة مع الأمم المتحدة لإنهاء

الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها. وأنشئت لجنة تقنية مشتركة لدعم الحوار. وضمت اللجنة 20 ممثلاً لمختلف عناصر الجماعة. وتجرى المفاوضات حول مشروع خطة عمل منذ أيلول/سبتمبر 2019. وبالإضافة إلى ذلك، وُقِعَ في نيسان/أبريل 2020 على بروتوكول لتسليم الأطفال الذين يتم الإمساك بهم أثناء العمليات العسكرية. وأُعقب ذلك تدريب 30 ضابطاً و 19 عضواً في اللجنة التقنية المشتركة على أهم الأطر القانونية الدولية وجوانب حماية الأطفال في النزاع المسلح. وقد أتاحت هذه التطورات تأمين الإفراج عن 68 طفلاً عُثر عليهم خلال العمليات العسكرية واحتُجزوا بسبب ارتباطهم المزعوم بالقوات المسلحة اليمنية. ونُقِلَ الأطفال إلى مركز رعاية مؤقت أنشئ حديثاً في صنعاء، وتمكنت فرقة العمل القطرية من لَم شملهم مع أسرهم.

مبادرات الدعوة الأخرى

58 - في عام 2020، شكّل فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح بهدف جمع الجهات الفاعلة الرئيسية في مجتمع الدول الأعضاء دعماً للدعوة لدى أطراف النزاع. وعُقد الاجتماع الرسمي الأول، برئاسة سويسرا والاتحاد الأوروبي، في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

خامساً - الملاحظات والتوصيات

59 - إنني أشعر بالانزعاج إزاء تزايد وحجم الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن ضد الأطفال، على النحو المبين في هذا التقرير. وقد أدى النزاع الذي طال أمده في جميع أنحاء البلد، والذي تعاقم بسبب تضاعف أعداد خطوط المواجهة النشطة والجهات الفاعلة المسلحة، إلى نشوء أنماط مقلقة ومستمرة من الانتهاكات على مر السنين، مما تسبّب في معاناة هائلة للأطفال وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية. وإنني أدين هذه الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال وأحث جميع الأطراف على التقيد بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

60 - ونقلني الزيادة الكبيرة في حوادث منع إيصال المساعدات الإنسانية إلى اليمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو أكثر الانتهاكات الجسيمة تشيياً. وقد أضّر ذلك بملايين الأطفال والمجتمعات الأخرى المتضررة من النزاع من حيث إمكانية الوصول إلى المساعدة اللازمة لإنقاذ الحياة. وأحث جميع أطراف النزاع على تيسير وصول الواردات التجارية والإمدادات الإنسانية والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع المحافظات المتضررة من النزاع بشكل آمن وسريع ودون عوائق. وأدعو كذلك جميع الأطراف إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإزالة القيود المفروضة على حركة السلع التجارية والإنسانية إلى داخل البلد وعلى توزيعها في جميع أنحاءه لكي تصل إلى جميع السكان المدنيين. وأشدّد على أهمية السماح فوراً للأطفال بالحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليمية والتغذية والمساعدة في مجال التحصين. وأرحب بالجهود البناءة التي بذلتها الوكالات والجهات المانحة في مجال العمل الإنساني التي عملت مع بعضها من أجل تعزيز إيصال المساعدات الإنسانية وتقديم المعونة القائم على المبادئ في جميع أنحاء اليمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أدت هذه الجهود إلى عدة تحسينات ويجب أن تستمر.

61 - وأشعر بقلق بالغ إزاء استمرار ارتفاع أعداد الأطفال الذين يُقتلون ويُشوّهون نتيجة للنزاع في اليمن، بما في ذلك من جراء الغارات الجوية والقصف، في مناطق سكنية في كثير من الأحيان، والألغام الأرضية، والمتفجرات من مخلفات الحرب. وأحث جميع الأطراف على أن تتخذ فوراً جميع الإجراءات الوقائية

والتخفيفية اللازمة لتجنب الضرر وتقليله إلى أدنى حد ممكن وتحسين حماية الأطفال، بما في ذلك أثناء تنفيذ العمليات العسكرية، وأن تحقق بسرعة في الحوادث، وأن تمتنع عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

62 - ويساورني بالغ القلق إزاء ارتفاع عدد الأطفال الذين يُجنَّدون ويُستخدَمون. وأحث جميع الأطراف على وقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، والقيام فوراً بتسريح جميع الأطفال دون سن الثامنة عشرة الموجودين في صفوفها، دون استثناء.

63 - ويساورني القلق لأن الأطفال ما زالوا يُحرَمون من الحرية بسبب ارتباطهم المزعوم بالخصوم في النزاع، وأحث جميع الأطراف على إطلاق سراح الأطفال المحتجزين على هذه الأسس. وأذكر الأطراف بأن الأطفال الذين كان يرتبطون سابقاً بأطراف النزاع يجب أن يُعاملوا في المقام الأول باعتبارهم ضحايا، وينبغي أن تُلتَمَس بدائل للاحتجاز وفقاً للالتزامات الأطراف بموجب القانون الدولي وبما يتماشى مع المعايير الدولية، بما في ذلك القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، التي أقرها اليمن. وأحث جميع الأطراف المعنية على أن توفر للجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل إمكانية الوصول إلى هؤلاء الأطفال.

64 - ويساورني القلق كذلك إزاء استمرار الهجمات على المدارس والمستشفيات، بما في ذلك الهجمات والتهديدات التي يتعرض لها الأشخاص المشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس والمستشفيات. وأحث جميع الأطراف المعنية على التوقف فوراً عن شنّ الهجمات والتهديد بشنّها على المرافق الطبية والتعليمية والأشخاص المشمولين بالحماية، وعلى اتخاذ التدابير اللازمة لوقف الهجمات العشوائية ضد هذه المرافق وهؤلاء الأشخاص. وأدعو جميع الأطراف إلى إخلاء المدارس والمستشفيات المستخدمة لأغراض عسكرية واحترام طابعها المدني وفقاً للقانون الدولي الإنساني. وأهيب بالأطراف المعنية أن تضمن أن العمليات العسكرية لا تعرقل وصول الأطفال إلى الرعاية الصحية والتعليم.

65 - وأرحب بنقصان حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم المنسوبة إلى القوات المسلحة اليمنية. وأرحب كذلك بالالتزام حكومة اليمن المستمر بتعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح والالتزام بالقانون الوطني والدولي لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها. وألاحظ الجهود التي تضطلع بها الحكومة من أجل اعتماد وتنفيذ تدابير ملموسة لوقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في إطار خطة عملها التي وقّعت مع الأمم المتحدة في عام 2014 وخريطة الطريق التي اعتُمدت في عام 2018 من أجل تسريع تنفيذ خطة العمل. وأحيط علماً كذلك بالأوامر التوجيهية السياسية والعسكرية التي صدرت لمنع تجنيد الأطفال، وبما جرى بعد ذلك من تدريب لـ 40 ضابطاً عسكرياً. وأشجع حكومة اليمن على الاستمرار في تفاعلها البناء مع الأمم المتحدة من أجل التنفيذ الكامل للأنشطة المتفق عليها في خريطة الطريق، بما في ذلك من خلال تنشيط اللجنة التقنية المشتركة بين الوزارات وإعادة تشكيلها في إطار مجلس الوزراء الجديد.

66 - بيد أن الزيادة الملحوظة في حالات قتل الأطفال وتشويههم المنسوبة إلى القوات الحكومية تبعث على القلق، وإنني أحث حكومة اليمن على اتخاذ تدابير فورية لتخفيف هذا الاتجاه والحد منه.

67 - وأرحب باستمرار تفاعل التحالف مع ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والتزامه المستمر بمذكرة التفاهم الموقعة مع الممثلة الخاصة في آذار/مارس 2019 وبخطة العمل المتألفة من أنشطة

محددة زمنياً، التي أُقرت في كانون الثاني/يناير 2020. وأدعو التحالف إلى الاستمرار في تعزيز نظمه وسياساته من أجل تحسين حماية الأطفال لدى تنفيذ أنشطته وعملياته في اليمن، وإضفاء طابع مؤسسي على منع الانتهاكات الجسيمة. وأحث التحالف على الاستمرار في الامتثال لالتزاماته بموجب القانون الدولي الإنساني. وعلى الرغم من انخفاض أعداد حوادث الغارات الجوية التي تسفر عن وقوع إصابات بين الأطفال، ما زلت أشعر بالقلق إزاء استمرار هذه الحوادث، بما فيها تلك التي يحقق فيها التحالف. وأرحب بتحقيق التحالف في حادثتين وقعتا في عام 2020، وأحثه على ضمان إجراء تحقيقات في جميع الحوادث التي تتضمن ادعاءات بوقوع إصابات بين الأطفال. وأحث التحالف أيضاً على تسريع إجراءات العدالة والمساءلة والإنصاف للأطفال الضحايا وأسرتهم.

68 - وأرحب بتوقيع الحوثيين على بروتوكول تسليم الأطفال الذي يُعثر عليهم خلال العمليات العسكرية في نيسان/أبريل 2020 وإطلاق سراح 68 طفلاً محتجزين في صنعاء. وألاحظ الحوار الجاري بين الحوثيين والأمم المتحدة لوضع تدابير لحماية الأطفال واعتماد خطة عمل لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها. وأحث الحوثيين على سرعة إنجاز الصيغة النهائية لخطة العمل والتوقيع عليها.

69 - وأشجع جميع أطراف النزاع على التعاون مع فرقة العمل القطرية لوضع إجراءات تشغيل موحدة، لئلا تُستشَد بها في تسريح الأطفال من صفوف الأطراف وتسليمهم إلى الجهات المدنية الفاعلة في مجال حماية الطفل. ويجب إيلاء اهتمام خاص لأهمية مبادئ الحياد والنزاهة وعدم الإضرار والسرية وحماية الأطفال من أي انتقام أو وصم، في جميع الجوانب المتعلقة بإطلاق سراح الأطفال المرتبطين سابقاً بالقوات والجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم.

70 - وأدعو جميع الأطراف المدرجة في مرفقي التقرير المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح (-/75/873/A S/2021/437) إلى التفاعل مع الأمم المتحدة من أجل توقيع خطط عمل وتنفيذها.

71 - وأناشد مجتمع المانحين أن يدعم تمويل برامج حماية الطفل، بما يشمل تمويل إعادة إدماج الأطفال المطلق سراحهم من القوات والجماعات المسلحة وإعادة تأهيلهم، وتمويل رصد الانتهاكات الجسيمة في اليمن والإبلاغ عنها.

72 - وختاماً، أدعو أطراف النزاع إلى إعلان وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، ومواصلة تفاعلها مع مبعوثي الخاص إلى اليمن من أجل استئناف عملية سياسية شاملة للجميع، والتوصل إلى تسوية شاملة عن طريق التفاوض بهدف إنهاء النزاع، وإحلال السلام الدائم في اليمن. وأدعوها أيضاً إلى إدماج شواغل حماية الطفل في عملية السلام، وتشجيع استخدام "التوجيهات العملية للوسطاء لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح" التي أصدرها مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.